مخاوف من «ضياع» الاندلس على يد «فاتحي» الشيخ عبد السلام ياسين.. القلق من قوة الحضور يقابله ارتياح للخطاب غير العنفي

سرعة انتشار جماعة «العدل والاحسان» المغربية في اسبانيا تفاجئ مدريد والرباط وتقلقهما

مدريد ـ «القدس العربي»

من حسين مجدوبي:

شكل الثالث من تموز/يوليو الماضي منعطفا في تعاطي السلطات الاسبانية مع جماعة «العدل والاحسان» التي يرأسها الشيخ عبد السلام ياسين.

في ذلك اليوم تجمهر أكثر من ألف من أنصار هذه الجماعة أمام السفارة المغربية في مدريد للاحتجاج على الاعتقالات التي كانت تمس وقتها أعضاء التنظيم في مختلف المدن المغربية وتستمر حتى الوقت الراهن.

وتتخوف مدريد من أن تصبح «العدل والاحسان» مستقبلا المؤطرة للهجرة المغربية والناطقة باسمها، مما يعني «أسلمة» الجالية المغربية في اسبانيا، بل والتخوف من «استعادة» «العدل والاحسان» للأندلس «الضائعة»، كما قالت جريدة «آ بي سي».

ضعف اليسار المغربي قوّى «العدل والاحسان»

الهجرة المغربية حديثة جدا في اسبانيا، تعود الى أواخر الثمانينات وإن كانت قد ارتفعت بقوة ابتداء من سنة 1995 ليصبح عدد أفرادها في الوقت الراهن أكثر من 550 ألف مغربي يقيمون بصورة قانونية وبضع عشرات الآلاف في وضعية غير قانونية.

لم يتمكن اليسار المغربي من التواجد في اسبانيا لظروف تاريخية عكس تواجده في دول أوروبية أخرى مثل فرنسا وبلجيكا وهولندا التي كانت الوجهة الأولى للهجرة المغربية بعد الاستقلال وبعض المعارضين السياسيين خلال حقبة القمع والطلبة.

وشهدت الدول الأوروبية تنظيمات قوية مثل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب والاتحاد الوطني للقوات الشعبية والى الأمام والاتحاد الاشتراكي. بينما الهجرة المغربية في اسبانيا أصبحت عرضة للاستقطاب من طرف الحركات والأحزاب السياسية ذات التوجه الديني أكثر بكثير من الأحزاب اليسارية واليمينية المغربية التي يكاد وجودها ينعدم. وتزامنت هذه الظاهرة مع ظاهرة موجة انتعاش الفكر السياسي الاسلامي التي يمر منها العالم العربي والاسلامي.

التقارير الأمنية الاسبانية والمغربية اندهشت للحضور القوي لجماعة «العدل والاحسان» في مجموع اسبانيا والذي برز في وقت وجيز للغاية وكأن الجماعة كانت تعمل سرا أو أن خطابها السياسي والدعوي يروق المهاجرين المغاربة وانضموا اليه فجأة. حضور «العدل والاحسان» في اسبانيا اقتصر في التسعينات على بعض جمعيات الطلبة في المدن الجامعية مثل غرناطة ومدريد وبرشلونة، وفجأة أصبح هذا التنظيم الذي يقوده عبد السلام ياسين يتغلغل بقوة في صفوف المهاجرين وبشكل ملفت للأنظار. وكانت جريدة «البيريوديكو دي كاتالونيا» سباقة الى التنبيه لتواجد «العدل والاحسان» في بعض المدن التي تشهد حضورا مكثفا للمهاجرين مثل مدريد ومورسيا وألرية وغرناطة، لكن جريدة «آ بي سي» خصصت يوم الأحد ما قبل الماضي ملفا للموضوع، ومحذّرة من الانعكاسات السلبية لهذا التنظيم على اسبانيا مستقبلا.

جريدة «آ بي سي» اليمينية معروفة برصانتها واعتمادها على التقارير الأمنية الرفيعة المستوى في تعاملها مع الحركات الاسلامية أو منظمة إيتا وعادة ما تعكس أمنيا انشغالات الأجهزة الأمنية. وعليه، فنشرها لتقارير حول «العدل والاحسان» يعني مباشرة أن الجماعة حاضرة في الأجندة الأمنية والاستخباراتية الاسبانية.

واكتشفت اسبانيا أن «العدل والاحسان» بدأت تسيطر على الكثير من المساجد وتقتني أخرى بأموالها الخاصة. وتتساءل مدريد عن مصدر الأموال بحكم أنه لا يمكن نهائيا أن تكون بالكامل من المتعاطفين والأعضاء في اسبانيا، وفي الوقت نفسه تستبعد دول الخليج وأمراؤها كمصدر لهذه الأموال.

ويبقى هناك احتمالين، الأول، إما أن هناك التزام قوي من طرف أعضاء الجماعة وأنصارها بدفع انخراط شهري مرتفع، أو تخصيص الجماعة من الأموال التي تحصل عليها من منخرطيها في المغرب والخارج لتقوية وجودها في اسبانيا.

يركز تنظيم «العدل والاحسان» في الوقت الراهن على فتح مساجد جديدة أو تسيير المساجد المتواجدة أصلا، وفشل أعضاؤه أن يجدوا لهم موقعا وسط الهيئات الفيدرالية الاسلامية الكبرى في اسبانيا الأولى معروفة بـ«الفيري» والثانية «لسيري» بحكم أن الانضمام يتطلب موافقة مسبقة من المكتب الوطني. والأولى يسيطر عليها وافدون من المشرق العربي لا يتركون إلا الهامش للمغاربة، والثانية يسيرها الاسبان المسلمون رفقة جمعيات مغربية أخرى لا علاقة لها بـ«العدل والاحسان».

مخاوف «استعادة» الاندلس

ظاهرة تغلغل «العدل والاحسان» في اسبانيا شكل خلال الشهور الأخيرة موضوع بحث في لقاءات بين المسؤولين الأمنيين في اسبانيا والمغرب، فمدريد والرباط تعتبران نفسيهما متضررتان من هذا التغلغل.

فبالنسبة للرباط، ترى في التواجد المكثف لجماعية «العدل والاحسان» في أقرب بلد أوروبي الى المغرب نوعا من الضغط بسبب القرب الجغرافي ينضاف الى الضغط الداخلي الذي يمارسه التنظيم بين الحين والآخر، ويكفي أنه من أكبر التظاهرات في أوروبا للتنديد بحملة اعتقالات الصيف التي مست أعضاء الجماعة في المغرب احتضنتها العاصمة مدريد.

وبالنسبة لمدريد، فالمسؤولون السياسيون والأمنيون في هذا البلد يرون أن وجود «العدل والاحسان» وقوة خطابها الاستقطابي يعني «أسلمة» الهجرة المغربية التي تشكل أكبر جالية في البلاد والتي تعاني من مشاكل جمة.

ويزداد تخوف السلطات الاسبانية من غياب طرف آخر قادر على خلق توازن مع «العدل والاحسان» ينخرط في تأطير الهجرة المغربية. وتشير معطيات توفرت لدى «القدس العربي» الى الغياب الكلي لباقي الأحزاب السياسية المغربية باستثناء حضور باهت لليسار وضعف الجمعيات التي توصف بالتقدمية.

واسبانيا حساسة دائما للوجود السياسي والجمعوي المغربي فوق أراضيها لأنها ترتاب من ظهور لوبي قوي يحاول التأثير على العلاقات المغربية ـ الاسبانية. اسبانيا ترى في «أسلمة» الهجرة المغربية بمثابة حدود سيكولوجية جديدة مع المجتمع الاسباني الذي مازال يعتقد في أن المسلمين القادمين من المغرب سيستعيدون الأندلس.

ويكفي أن جريدة «آ بي سي» قالت يوم الأحد قبل الماضي ان المصادر التي استشارتها (الصحيفة) لا تستبعد أن ينتهي المطاف بأنصار «العدل والاحسان» على «المدى المتوسط أو البعيد بالمطالبة باستعادة الأندلس».

ويبقى الارتياح النسبي الوحيد للإدارة الاسبانية في الوقت الراهن أن جماعة «العدل والاحسان» لا تدعو الى العنف وترفض طرق عمل الحركات الاسلامية المتطرفة، ولكنها لا تستبعد رهانها على العنف مستقبلا كما أوردت «آ بي سي» نفسها.

في غضون ذلك، تواجد «العدل والاحسان» في اسبانيا وباقي الدول الأوروبية هو جزء من المشاكل التي تعاني منها الدولة المغربية التي وجدت نفسها بعد تراجع اليسار في مواجهة الحركات الاسلامية التي ترغب في السيطرة على الهجرة لاسيما وأن أبناء الجيل الثاني والثالث أكثر عرضة للإستقطاب. التغلغل الاسلامي وسط الجالية المغربية سواء حزب العدالة أو «العدل والاحسان» دفع بالنظام المغربي الى إلغاء مشاركة المهاجرين في الانتخابات التشريعية لسنة 2007 رغم الالتزام الملكي بهذه المشاركة كما أجل اختيار أعضاء المجلس الأعلى للهجرة الذي كان مرتقبا في عيد العرش الماضي خوفا من فوز الاسلاميين لأنه إضافة الى الأعضاء المعينين من طرف الملك محمد السادس سيكون هناك أعضاء منتخبون.

مؤسس ومرشد «العدل والاحسان» عبدالسلام ياسين وابنته نادية التي تساعده في قيادة وتوجيه الجماعة

1224 قائمة تتنافس على 226 مجلسا بلديا و443 على 95 مقعدا نيابيا

موريتانيا تدخل حملة انتخابية مدتها اسبوعان في أجواء مشحونة بازمة سياسية بين المعارضة والحكم

نواكشوط ـ «القدس العربي»

من: عبد الله السيد:

وسط أجواء مشحونة ببقايا وترسبات ازمة سياسية بين ائتلاف احزاب المعارضة والمجلس العسكري الحاكم، دخلت الساحة السياسية الموريتانية بجميع فعالياتها الحزبية والمستقلة أمس الأحد حملة الإنتخابات البلدية والنيابية المقرر تنظيمها يوم 19 تشرين الثاني/نوفمبر الجاري في دورها الأول وفي الثالث من كانون الأول/ديسمبر القادم في دورها الثاني.

وتتنافس في الانتخابات البلدية 1224 قائمة للفوز بمقاعد المجالس البلدية الستة عشر والمائتين، كما تتنافس 443 قائمة على مقاعد الجمعية الوطنية الـ95 من ضمنها لائحة وطنية تتألف من 14 نائبا، مقصورة على الأحزاب السياسية.

ويؤكد القائمون على المرحلة الانتقالية أن هذه الإنتخابات هي أول اقتراع حر وشفاف تشهده موريتانيا منذ استقلالها عام 1960 حيث ظل الحزب الواحد يسيطر على مجريات الاستشارات الشعبية في ظل الأنظمة التي تعاقبت على هذا البلد.

ودعا رئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات السيد الشيخ سيدى احمد ولد بابامين، وهو ضابط متقاعد، المتنافسين للتحلى بالمسؤولية وادبيات التنافس الايجابى خلال الحملة الانتخابية الحالية.

وقال في كلمة وجهها بمناسبة انطلاق الحملة «ان هذه الانتخابات تأتى بعد مسار متواصل من الاعداد القانوني والتهيئة المادية، مشيرا لاكتمال اللائحة الانتخابية على أسس سليمة ومراجعة المنظومة القانونية بما يكفل المزيد من ضمان حقوق المرشحين والناخبين واحاطة المعدات الانتخابية بالمزيد من الضمانات التأمينية».

واوضح ولد بابامين ان هذه الاستحقاقات «تمثل محطة حاسمة في تاريخ موريتانيا حيث تتميز بتنظيم اقتراع متزامن سيشهد استخدام بطاقة التصويت الوحيدة ضمن سباق تميزه تعددية المتنافسين مما يقتضي من جميع الفاعلين في المسار الانتخابي مباشرة حملة تحسيس واسعة لاطلاع المواطنين على الترتيبات الاجرائية للعملية الانتخابية حتى نضمن لهم التعبير الصحيح عن إرادتهم في اختيار من يعهدون اليه بتمثيلهم في ادارة الشأن العام».

وقال ان اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات «ستسهر بكل ما خول لها من صلاحيات وبالتعاون مع مختلف الشركاء والفاعلين على ضمان سير الاستحقاقات وفق مبادئ الشفافية والحياد والانتظام».

ويتابع مجريات وشفافية هذه الحملة مراقبون دوليون وآخرون من المرصد الموريتاني لرقابة الاستحقاقات الذى انتخبته هيئات المجتمع المدنى.

وأعلن المرصد أنه وزع ازيد 450 مراقب على امتداد التراب الوطني مع التركيز على المناطق النائية والريفية البعيدة من اعين المراقبين الدوليين والتى ظلت خلال السنوات السابقة قلاعا حصينة للتوزير والغش الانتخابي كما حددالمرصد رقابته فى جانبين احداهما يتعلق بالقضايا المرتبطة بالعملية قبل الاقتراع مثل مراقبة وسائل الاعلام الرسمية فى توفيرها للفرص المتكافئة للاحزاب وللمرشحين المستقلين اضافة الى مراقبة تقيد البرامج الدعائية للمرشحين بالقوانين والنصوص المنظمة لذلك وكذا وصول المعدات الانتخابية فى الوقت المناسب وحصول الناخب على بطاقته الانتخابية. وفيما تنتشر قوات الشرطة والدرك في جميع مراكز الحملة الانتخابية، يحتشد عشرات الآف النشطاء أمام مقار الأحزاب والتشكيلات السياسية لمتابعة خطب وكلمات رؤساء هذه التشكيلات السياسية.

وتعكس الخطابات التي وجهها قادة التشكيلات السياسية حرص المعارضة على جريان هذه الاقتراع بشفافية تامة بعيدا عن أي تأثير.

واعتبر صالح ولد حننا رئيس حزب الاتحاد والتغيير الموريتاني الذي سعى للاطاحة بنظام الرئيس الموريتاني السابق أن هذه الانتخابات تشكل «نقطة فاصلة بين تاريخ مضى يتمنى الجميع ألا يعود، وتاريخ جديد يرجو الموريتانيون أن تملأه الحرية والديمقراطية».

وحمل ولد حننا بشدة على من وصفهم برموز الفساد محملا إياهم مسؤولية «التردي» الذي عاشته موريتانيا على جميع الأصعدة خلال الفترة الماضية حسب قوله.

وكان للإسلاميين الذين تقدموا بترشحات مستقلة في الانتخابات المقبلة موقفهم الذي أعلنوه في كلمة ألقاها زعيمهم محمد جميل ولد منصور أمام حشد كبير من أنصاره.

تحدث ولد منصور عن الدور الذي يلعبه التيار الإسلامي في الحفاظ على وحدة واستقرار موريتانيا، مشددا على وسطيتهم واعتدالهم وتقديرهم للأطراف السياسية الأخرى، وإيمانهم بحق الاختلاف.

وترفض السلطات الموريتانية الإعتراف بحزب سياسي إسلامي.

وقال ولد منصور إن منع السلطات تياره من تشكيل حزب سياسي هو ما دفعهم للتحالف مع الحزب الوحدوي الاشتراكي في تقديم اللائحة الوطنية التي يصوت عليها في عموم البلاد.

وكانت كلمة مسعود ولد بلخير رئيس التحالف الشعبي التقدمي (الناصريون والعبيد المحررون) الكلمة الأكثر حدة بين كلمات هذه الحملة. وانتقد بشدة ما أسماه التدخل السافر للمجلس العسكري الحاكم في اللعبة الديمقراطية، مشددا على أن الأحزاب السياسية قبلت بالعسكر على مضض بعد تعهدهم بالحياد والشفافية.

وأضاف ولد بلخير الذي اشتهر بعدم تفاهمه مع السلطة، أن تدخل السلطات الانتقالية في المسلسل السياسي كان مفاجئا للجميع، كما أن «الجميع شعر بأنه مستهدف به».

ولا تقتصر أهمية الإنتخابات المقبلة في كونها البوابة لانتخاب أول برلمان موريتاني وأولى مجالس بلدية، بل تتجاوز هذه الاستحقاقات ذلك لأمر آخر هو تحكمها في انتخاب رئيس الجمهورية الذي سيكون حتما مرشحا من التشكيلات الفائزة فيها.

جانب من المهرجانات الانتخابية التي تشهدها المدن الموريتانية هذه الايام

المغرب ينتقد «تعاطي» قاض فرنسي مع ملف بن بركة

الرباط ـ «القدس العربي» ـ من محمود معروف:

وصف مسؤول مغربي المراسلة الأخيرة للقاضي الفرنسي باتريك رامايل المكلف بالتحقيق في ملف اختطاف واغتيال الزعيم المغربي المهدي بن بركة، التي تحدثت عن إنابة قضائية جديدة مكملة، بانها «شيء غير مألوف».

وقال محمد بوزوبع وزير العدل المغربي في تصريحات صحافية ان القاضي الفرنسي طلب في رسالته انابة قضائية مكملة واكد ان «التحقيق الذي يجريه أي قاضي تحقيق يجب أن يكون سريا، فضلا عن كون الإنابة القضائية» هي اجراءات قانونية تهم دولتين في إطار اتفاقية تعاون قضائي بينهما»، وهو ما يعنى أنها تخضع «لقواعد وشروط محددة في التطبيق».

واختطفت الاجهزة الامنية المغربية بالتعاون مع وكالة المخابرات الامريكية والموساد الاسرائيلي وعملاء للمخابرات الفرنسية الزعيم المهدي بن بركة في 29 تشرين الاول/اكتوبر 1965 من امام مقهى ومطعم ليب في الحي اللاتيني بالعاصمة الفرنسية باريس. وبعد احتجازه في فيلا بضواحي باريس وتعرضه للتعذيب تم اغتياله الا ان مصير جثمانه لا زال مجهولا وترفض الاطراف المعنية بعملية الاختطاف والاغتيال التعاون في الكشف عن مصير الجثمان.

ويطالب قاضي التحقيق الفرنسي لقاء كل من حسني بن سليمان قائد الدرك الملكي والعربي الشتوكي احد عملاء المخابرات السرية المغربية والمعروف بميلود التونسي بصفتهما الشخصيتان الوحيدتان اللذين لازالا على قيد الحياة من بين الذين شاركوا في جريمة الاختطاف والاغتيال.

وشهدت كل من العاصمة المغربية والفرنسية الاسبوع الماضي نشاطات مكثفة لاحياء ذكرى عملية الاختطاف واعتبر ناشطون حقوقيون مغاربة انه تم اتخاذ يوم اختطاف بن بركة كيوم المختفين مجهولي المصير بالمغرب

واحتضنت مدينة مراكش السبت إحياء الذكرى في ندوة حملت عنوان «تقييم تسوية ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالمغرب «تمحورت حول معوقات المقاربة القضائية في البحث عن الحقيقة في قضية المهدي بن بركة قدمتها أمينة بوعياش رئيسة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان والقضايا العالقة في ملف تسوية ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان قدمها عبد الحميد أمين رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ومبدأ عدم الإفلات من العقاب في تسوية الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من منظور العدالة الانتقالية قدمها محمد الصبار رئيس المنتدى المغربي من أجل الحقيقة و الإنصاف.

واعتبر محمد بوزوبع وزير العدل المغربي أن القاضي الفرنسي «ارتكب خطأ مرة أخرى» في اشارة الى من يتهمه المغرب للقاضي بالتمويه على مهتمه وقال بوزوبع ان هذا «يطرح تساؤلات حول الأهداف التي يروم هذا القاضي تحقيقها».

وذكر الوزير بأن مراسلة القاضي المغربي المكلف بتنفيذ الإنابة القضائية الموجهة للطرف الفرنسي قبل سبعة أشهر «لم يتم الرد عليها بعد من قبل القاضي الفرنسي».

كما اعتبر أن «تصرف هذا القاضي غير مقبول» لأنه «أضر بالتحقيق في الملف و«لم يمكن من تنفيذ الإنابة القضائية في إطار قانوني».

وقال القاضي الفرنسي في اوقات سابقة ان السلطات الرسمية المغربية تعرقل ولا تسهل عمله في االتحقيق في ملف اغتيال واختطاف المهدي بن بركة مؤسس اليسار المغربي الحديث وان طلب اثناء زيارات سابقة للمغرب في اطار الانابة القضائية اللقاء بمسؤولين امنيين كبار لهم علاقة بملف الاختطاف الا ان السلطكات قالت انها لا تتوفر عليلا عناوين هؤلاء المسؤولين.

وتقول السلطات القضائية ان القاضي الفرنسي باتريك رامايل جاء الى المغرب في السنة الماضية في «ظروف أقل ما يقال عنها إنها غريبة «إذ انه قدم بهوية مزيفة كمستغل ضيعة فلاحية». وقال بوزوبع «إنني تفاجأت حقا وأنا ألاحظ أن القاضي رامايل ما زال يسير على نفس النهج»، مضيفا أنه «كان بالإمكان تطبيق الإنابة القضائية منذ مدة لو لم يرتكب القاضي الفرنسي كل هذه الأخطاء».

وبخصوص موقف المغرب في حال وصول هذه الإنابة القضائية، أشار بوزوبع إلى أنه ينتظر في الوقت الراهن هذه الإنابة «لأن أي وزير عدل لا يمكنه أن ينفذ إنابة قضائية لم يتلق خبرا عنها إلا من خلال الصحف».

وطالبت الجمعية المغربية لحقوق الانسان السلطات المغربية بتسهيل مهمة الانابة القضائية للقاضي الفرنسي وقال بلاغ لمكتبها المركزي انه بعد اطلاعه عبر وسائل الإعلام على مضمون الإنابة القضائية الأخيرة المنوطة بالقاضي باتريك رمايل، المكلف بملف المهدي بنبركة، يطالب السلطات المغربية بجعل حد للعراقيل الموضوعة أمام مزاولة القاضي الفرنسي لمهامه، بدءا بتمكينه من زيارة المعتقل السري PF3 وبالاستماع إلى كل من حسني بنسليمان وميلود التونزي والمرض الحسوني.

ليبيا تضبط مجموعة من المهاجرين عقب اكتشاف جثة مجهولة الهوية

■ طرابلس ـ يو بي أي: أدت تحقيقات أجرتها الأجهزة الأمنية الليبية عقب اكتشاف جثة مجهولة بالقرب من أحد شواطئ العاصمة الليبية طرابلس الى اكتشاف مخبأ لمجموعة من المهاجرين غير الشرعيين يستعدون للهجرة الى أوروبا عن طريق الأراضي الليبية.

وفيما كشفت صحيفة «الشمس» عن تلك الجريمة ذكرت مصادر أمنية ليبية امس الأحد بأن أجهزتها ضبطت 1117 متسللا من جنسيات مختلفة كانوا في حالة شروع في الهجرة غير الشرعية انطلاقا من الأراضي الليبية باتجاه أوروبا فيما رحلت 1848 خلال العشرين يوما الأولى من الشهر الماضي.

ونقلت «الشمس» عن مصادر الأجهزة الأمنية أن التحريات التي قامت بها أوضحت بأن الجثة تعود الى أحد الوافدين جاء مع آخرين الى طرابلس استعدادا للهجرة باتجاه أوروبا عن طريق ليبيا.

وأشارت المصادر نفسها الى أنه بعد تكثيف البحث والتحريات حول الأسباب التي أدت الى وفاة هذا الوافد الذي لم تكشف عن جنسيته تم التعرف على مزرعة يستخدمها أحد مهربي المهاجرين من الليبيين.

وأوضحت المصادر الأمنية الليبية بأنه عقب مداهمة تلك المزرعة وجد بها 33 متسللا يعيشون بداخلها في ظروف مأساوية وسط مكان مخصص لتربية الدواجن وأسراب الحمام.

ومن خلال التحقيقات التي أجريت مع المتسللين والذين تم القبض عليهم جميعا تبين بأن القتيل كان ضمن مجموعتهم وأكدوا بأنه أصيب وسقط مغشيا عليه عند خروجه للحمام.

وأشار المتسللون في معرض اجاباتهم الى أن مهربهم أمر عددا منهم بنقله ووضعه على شاطئ البحر بالقرب من أحد المستشفيات حتى لا يتم التعرف عليهم.

شركة امريكية تعرض تأمين كل المطارات والموانئ الجزائرية

الجزائر تبدأ بتنفيذ خطة امنية مشددة لمواجهة الجماعة السلفية

■ الجزائر ـ يو بي أي: بدأت السلطات الأمنية الجزائرية بتنفيذ خطة أمنية مشددة تهدف الى حماية العاصمة الجزائرية والمدن الكبرى من الاعتداءات المسلحة والتفجيرات التي قد تطالها مستقبلا من طرف الجماعة السلفية للدعوة والقتال بعد نجاحها مؤخرا في ضرب مراكز أمنية في الضاحية الشرقية للعاصمة.

وشوهدت تعزيزات أمنية كبيرة عبر نقاط عديدة من العاصمة الجزائرية بعد تفجيرات بلديتي درقانة والرغاية الأخيرة والتي أودت بحياة 3 أشخاص و اصابة 20 آخرين بينهم 14 شرطيا.

ومنعت الشرطة السيارات والشاحنات من التوقف بالقرب من المراكز الأمنية والهيئات الرسمية خوفا من عودة مسلسل التفجيرات الانتحارية التي كانت تنفذها الجماعة الاسلامية المسلحة المعروفة اختصارا باسم «جيا» في تسعينيات القرن الماضي، والتي كان أشهرها العملية الانتحارية بواسطة سيارة ملغمة استهدفت العام 1995 مديرية أمن العاصمة الجزائرية، وراح ضحيتها حينها أكثر من 20 شخصا.

كما كثفت قوات الأمن من عمليات تفتيش السيارات والشاحنات والدراجات النارية، وأبقت في حيز التنفيذ المخطط الأمني الذي خصصته لشهر رمضان لحماية العاصمة الجزائرية بعد التهديدات التي أطلقتها الجماعة السلفية حول تكثيف عملياتها خلال رمضان.

وكان رئيس الحكومة الجزائرية، عبد العزيز بلخادم، كشف بعد تفجيرات العاصمة أن حكومته وضعت خطة أمنية جديدة لمواجهة الجماعة السلفية في المرحلة المقبلة، وذلك بعد أن تأكد رفضها الصريح لنداءات الحكومة لوضع السلاح والانضمام لسياسة المصالحة الوطنية التي تقترح عفوا كليا أو جزئيا عن كل المسلحين لانهاء العنف في البلاد.

وقال بلخادم «لقد تلقيت أوامر من السيد رئيس الجمهورية لاعداد خطة أمنية متكاملة للرفع من قدرات أجهزة الأمن في حربها ضد الجماعات الاجرامية والاتجار بالمخدرات».

لكنه قلل من انعكاسات هذه التفجيرات على الأمن العام وأكد بأن «السلطات بصدد الاعداد لتدابير أمنية جديدة لتعزيز قدرات مصالح الأمن في مواجهة الأعمال المسلحة»، مشيرا الى أن التفجيرات الأخيرة «ليست مؤشرا على تردي الوضع الأمني في البلاد».

الى ذلك، تبدأ شركات الطيران الأوروبية العاملة في الجزائر اليوم الاثنين في تنفيذ آخر الاجراءات الأمنية التي أقرها الاتحاد الأوروبي لمواجهة خطر الارهاب.

وأصدرت شركة الطيران الفرنسية بيانا نشر امس الاحد، قالت فيه أنها ستلجأ الى عمليات تفتيش مدققة للمسافرين والأمتعة التي يحملونها معهم باتجاه دول الاتحاد.

وفي سياق متصل، عرضت شركة أمريكية مختصة في أمن المطارات والموانئ تسمى (سيكوري بور) السبت على السلطات الجزائرية تأمين كل المطارات والموانئ الجزائرية وذلك بوسائل تكنولوجية جد متطورة.

وقد جاء هذا العرض على رئيس مجلس ادارة هذه الشركة، جوزي سورزانو، خلال مؤتمر صحافي عقده بالعاصمة الجزائرية.

احكام بالسجن واخرى بالبراءة لمغاربة متابعين في قضايا أمنية

■ الرباط ـ «القدس العربي»: قضت غرفة الجنايات الابتدائية بملحقة محكمة الاستئناف بسلا بأحكام تراوحت ما بين البراءة وثلاث سنوات سجنا نافذا في حق ثلاثة ناشطين اصوليين توبعوا في اطار قانون مكافحة الارهاب.

وقضت المحكمة في حق مصطفى مفتاح بثلاث سنوات حبسا نافذا بعد متابعته بجرائم تكوين عصابة اجرامية لاعداد وارتكاب أعمال ارهابية وممارسة نشاط في جمعية غير مرخص لها وعقد اجتماعات عمومية بدون تصريح مسبق.

وقضت أيضا بسنتين حبسا نافذا في حق عبد العالي مناضل بعد ادانته من أجل عدم التبليغ وعدم مؤاخذته بجريمة تكوين عصابة اجرامية لاعداد وارتكاب أعمال ارهابية، فيما برأت سعيد أمنقاش من تهم تكوين عصابة اجرامية لاعداد وارتكاب أعمال ارهابية وممارسة نشاط في جمعية غير مرخص لها.

وقررت المحكمة ارجاء النظر الى غاية الثامن من شهركانون الاول/ديسمبر المقبل في قضية يتابع فيها متهم واحد (أ.غ) من أجل تهم «تكوين عصابة اجرامية لاعداد وارتكاب أعمال ارهابية وممارسة نشاط في جمعية غير مرخص لها وعقد اجتماعات عمومية بدون تصريح مسبق».

كما قررت نفس المحكمة ارجاء النظر الى 24 الشهر الجاري في قضية مستخدم سابق بأحد المطاعم بفرنسا متهم بالارتباط بتنظيمات ارهابية بالخارج.

ويتابع المتهم (أ.م 31 سنة) الملقب بـ«أبو الأنوار»، وهو في حالة اعتقال احتياطي بتهم «تكوين عصابة اجرامية لاعداد وارتكاب أعمال ارهابية في اطار مشروع جماعي يهدف الى المس الخطير بالنظام العام وتزوير جواز سفر واقناع وتحريض الغير على ارتكاب أعمال ارهابية وممارسة نشاط في جمعية غير مرخص لها وعقد اجتماعات عمومية بدون تصريح مسبق».

مراكش تحتضن المنتدى المدني للمنظمات غير الحكومية الاورو ـ متوسطية

■ الرباط ـ «القدس العربي»: افتتح السبت بمراكش المنتدى المدني للمنظمات غير الحكومية الاورو ـ متوسطية حول «مسؤولية منظمات المجتمع المدني في ارساء السلام بالمنطقة المتوسطية» بحضور حوالي 350 مشاركا من مجموع دول البحر الأبيض المتوسط.

وعبر عبد المقصود الراشدي نائب رئيس الشبكة الاورو ـ متوسطية للمنظمات غير الحكومية ومنسق الشبكة المغربية المتوسطية عن ارتياحه لعقد هذا اللقاء بالمغرب، مشيرا الى أن هذا الحدث يعبر عن مدى غنى تجربة ونضج المجتمع المدني المغربي الذي يشارك بشكل فعال في بلورة المشاريع الديموقراطية والحداثية بالمملكة.

وأوضح أن المجتمع المدني المغربي تمكن من تعزيز مكانته وذلك بفضل انخراطه الفعلي في مسلسل برشلونة الذي انطلق سنة 1995، معبرا عن أمله في أن تعتبر المؤسسات الأوروبية مكونات المجتمع المدني كشريك حقيقي في الجهود المبذولة لتقوية الشراكة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

وأكد ريستو فيلتهايم، منسق الشؤون الأوروبية بوزارة الخارجية الفنلندية أن تحسين الظروف المعيشية لسكان منطقة البحر الأبيض المتوسط وتشجيع اندماج جنوب ـ جنوب وارساء حوار الثقافات، تعد أهم الركائز الأساسية لارساء السلم بالحوض المتوسطي، ملاحظا أن مسلسل برشلونة يمكن أن يسخر كأداة استراتيجية لتحقيق هذا الهدف.

وأوضح يوسف العمراني المدير العام للعلاقات الثنائية بوزارة ا الخارجية المغربية، أن تعدد المتدخلين والفاعلين في المجتمع الحديث والتأثير الذي يمكن أن يحدثونه في عمليات اتخاذ القرار، أصبح اليوم بمثابة حقيقة يجب على الهيئات المؤسساتية والسلطات الحكومية أخذها بعين الاعتبار.

واشار العمراني الى الاكراهات التي تعرفها منطقة البحر الأبيض المتوسط والانشغالات التي تفرضها ظاهرة العولمة خاصة تلك المرتبطة بالمجال الاقتصادي، وقال أن الوسيلة الوحيدة لبناء مستقبل مشترك بالمنطقة تكمن في انخراط الجميع في مسلسل التنمية من خلال الحوار والتبادل، مضيفا في السياق ذاته أن هذا الأمر يستدعي ارساء حوار جاد ومثمر بين الاتحاد الأوروبي ومحيطه وتفعيل دور دول الجنوب لتصبح شريكا فعليا.

ودعت باسكالينا نابوليتانو نائبة رئيس المجموعة الاشتراكية بالبرلمان الأوروبي الى انعاش الأفكار الهادفة الى تعزيز البعد السياسي الأورومتوسطي «في زمن يتسم بالتعقيد حيث تنضاف الى النزاعات القائمة توترات أخرى كتلك التي تعرفها لبنان والعراق وأفغانستان وايران».

وقالت «اننا لسنا بعد في حالة صراع الحضارات ولكن عدم التفاهم والاحكام المسبقة والحيطة والحذر ما فتئت تزداد من حين لآخر»، ملاحظة أنه لتجاوز هذه الوضعية المؤسفة يجب تعزيز دور المجتمع المدني وجعله يحظى باهتمام الطبقة السياسية.

ويتناول المشاركون في هذا المنتدى الذي يختتم الاربعاء محاور «السلم.. الديمقراطية واحترام حقوق الانسان و«الهجرة بالفضاء الأورومتوسطي والتنمية المستدامة والمشاركة المواطنة» وتنظيم ورشات تهم مواضيع الشباب والمرأة والثقافة وحرية الجمعيات.

ويتمخض عن هذا المنتدى المنعقد لأول مرة ببلد من بلدان جنوب البحر الابيض المتوسط، اصدار توصيات لتفعيل التزامات الفاعلين المدنيين في بناء وتقوية شراكة تستجيب لتطلعات وانتظارات شعوب المنطقة المتوسطية، سترفع الى اجتماع القمة الاورو ـ متوسطية الذي سينعقد نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2007 بفنلندا.